التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا بين 2011- 2025
(الأسباب والآثار)

✍.علي مصباح عمر الصلف/ كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة غريان
Alisolf74@gmail.com

ملخص:

تعتبر تركيا دولة فاعلة أقليميا ودوليا نتيجة لموقعها الجغرافي وقوتها الاقتصادية وخاصة في محيطها الإقليمي بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص والتي حكمتها لأكثر من أربعة قرون في عهد الدولة العثمانية، وبالرغم من أن السياسة الخارجية لتركيا في عهد أتاتورك قد أدارت ظهرها للشرق وتوجهت للغرب إلا أنها عادت بقوة في العصر الحديث والمعاصر في الإقليم من خلال تبني سياسة العمق الاستراتيجي في المنطقة ولعل تدخلها عسكريا في ليبيا في عام 2020 لخير دليل. هذا التدخل أثار العديد من الأسئلة حول الأسباب والدوافع لاتخاذ تركيا هذا القرار وما هي الآثار المترتبة علي ليبيا وهل كانت السياسة الخارجية التركية ثابتة ومبنية علي التعاون والشراكة أم أنها سياسة برجماتية تتحول وتتغير حسب المصالح الوطنية التركية. من اجل الإجابة علي هذه التساؤلات، ركزت الدراسة علي مناقشة وتحليل السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا منذ 2011 من خلال دراسة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية وسلوك هذه السياسة في تعاملها مع الأزمة الليبية. اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة للتعرف علي سلوك السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا ودوافعها وأهدافها وأثارها وانطلقت من فرضية مفادها أن السياسة الخارجية التركية تسعي إلي تحقيق المكانة والنفوذ ليس فقط فيما يتعلق بمصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية علي الساحة الليبية بل أيضا كورقة ضغط علي الدول التي تتناقض معها في المصالح والمواقف سواء علي الصعيد الإقليمي أو الدولي.

توصلت الدراسة لجملة من النتائج التي أثبتت صدق الفرضية المثارة أعلاه حيث تبين أن السياسة الخارجية التركية تبنت في تعاملها مع الأزمة الليبية سياسة ازدواجية المعايير وبرغماتية المصالح الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية فلقد ساندت تركيا نظام ألقذافي في بداية الأحداث وعارضت التدخل الدولي ثم انحازت فيما بعد إلي مطالب الطرف الأخر واعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي وانضمت إلي التحالف الدولي ضد ألقذافي، كذلك تبين أن توجه السياسة الخارجية التركية في دعم وحدة الشعب الليبي وحقه في الحرية والديمقراطية لم يدم طويلا فسرعان ما انحازت تركيا لطرف ضد أخر والذي كان له عواقب وخيمة علي وحدة الشعب الليبي وتطلعاته للحرية والاستقرار والديمقراطية ثم بدأت في التقارب مع الطرف الأخر الذي كان عدوها في الميدان الإعلامي والعسكري مما زاد من تعقيد الأزمة وأطال أمدها وتبين أيضا أن التحول في السياسة الخارجية التركية لم يكن علي المستوي الليبي الداخلي فقط بل علي المستوي الإقليمي والدولي ولعل تقاربها مع دولة مصر مؤخرا لخير دليل علي التحول في ديناميات السياسة الخارجية التركية.

أثبتت نتائج الدراسة أيضا صدق المقاربة النظرية التي تم طرحها في منهجية الدراسة وهي أن محددات وتفسيرات أصحاب النظرية الواقعية هي الأقرب والأنسب لتحليل وتفسير سلوك السياسة الخارجية للدول حيث تبين أن السلوك الخارجي للدول يهدف إلي تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية والإيديولوجية دون ادني اعتبار للإطراف المتضررة أو احترام قواعد القانوني الدولي العام أو المواثيق الإقليمية أو الدولية. خلصت الدراسة إلي أن الحل يجب أن يكون ليبي - ليبي وبدون التدخل التركي أو غيره من الفاعلين ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تشكيل أو انتخاب حكومة موحدة للبلاد وإعادة هيكلة الجيش واستقلال القرار السياسي في الدولة للحفاظ علي الأمن القومي الليبي.

الكلمات الافتتاحية: السياسة الخارجية التركية، عملية صنع القرار، التدخل الخارجي، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

Abstract

Turkey is considered a regional and international player due to its geographical location and economic strength, especially in the Arab region, which it ruled for more than four centuries during the Ottoman Empire. Although Turkey's foreign policy under Ataturk turned its back on the East and turned to the West, it has made a strong comeback in the modern history by adopting a policy of strategic depth in the region, and perhaps its military intervention in Libya in 2020 is the best evidence. This intervention raised many questions about the reasons behind Turkey's decision, the impact on Libyan state, and whether Turkish foreign policy has been stable and based on cooperation and partnership, or whether it is a pragmatic policy that shifts according to Turkish national interests. In order to answer these questions, the study focused on analyzing Turkish foreign policy towards Libya since 2011 by studying its decision-making process and the behavior of this policy in dealing with the Libyan crisis.

The study relied on the descriptive analytical approach and the case study approach to identify the behavior of Turkish foreign policy towards Libya, its motives, objectives, and effects. It proceeded from the hypothesis that Turkish foreign policy seeks not only to achieve its interests in the Libyan arena, but also as a pressure card on countries whose interests and positions conflict with its own, whether at the regional or international levels.

The results proved the validity of the hypothesis raised above. It has shown that Turkish foreign policy adopted a policy of double standards and the pragmatism of economic, political and ideological interests in its dealings with the Libyan crisis. The study results also proved the validity of the theoretical approach that the determinants and interpretations of the proponents of the realist theory are most appropriate for explaining the foreign policy behavior of states. It was shown that the foreign behavior of states seeks to achieve their aims without the slightest consideration for the affected parties or respect for the rules of general international law. The study concluded that the solution must be Libyan-Libyan, without Turkish or other actors interference. This can only be achieved through the formation a unified government, the restructuring of the army, and the independence of political decision-making within the state to preserve Libyan national security.

Keywords: Turkish Foreign Policy, Decision-making Process, Foreign Intervention, Economic, Social and Political Implications.

مقدمة:

أثارت السياسة الخارجية التركية اتجاه ليبيا بعد عام 2011 بشكل عام وتدخلها العسكري المباشر في ليبيا في عام 2019 بشكل خاص جدلا كبيرا علي الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. وبالرغم من أن تاريخ العلاقات التركية الليبية يرجع إلي مئات السنيين إلا أن هذه العلاقة تغيرت وتطورت وأصبحت تحكمها محددات وأهداف جديدة ولها نتائج وأثار مختلفة علي جميع الأصعدة بعد إسقاط نظام ألقذافي في عام 2011 وما أنتجه من ظهور أزمات داخلية معقدة ونزاعات متصاعدة بين قوي مختلفة ليس فقط في تناقض مصالحها وأهدافها بل أيضا في اختلاف أفكارها ومبادئها. هذه القوي المحلية وجدت الدعم من قوي إقليمية ودولية تتناسب وتتوافق مصالحها وأهدافها مع القوي المتصارعة علي الأرض مما جعل ليبيا ساحة حرب إقليمية ودولية بالوكالة وزاد من صعوبة تسوية الأزمة الليبية وتحقيق السلام والأمن والاستقرار. ويعتبر التدخل التركي المتصاعد في ليبيا وخاصة بعد أن فوض البرلمان التركي الحكومة للتدخل العسكري المباشر في ليبيا في عام 1919 والذي آثار العديد من ردود الأفعال محليا وإقليميا ودوليا خاصة أن الموقف التركي كان ضد التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي (الناتو، NATO) في 2011. هذا التحول في الموقف التركي يثير في الواقع العديد من الأسئلة المهمة حول الدوافع والأسباب التي أدت إلي تغير السياسة الخارجية التركية المستمر فيما يتعلق بالأزمة الليبية ونتائج هذا التدخل علي ليبيا. أن الإجابة علي هذه الأسئلة سيؤدي دون شك إلي أثراء المعرفة حول التدخل التركي الحديث وتفاعلاته وأبعاده وآثاره علي مستقبل ليبيا.

مشكلة الدراسة

لقد شهدت ليبيا منذ انهيار نظام ألقذافي في 2011 تصاعدا كبيرا للدور التركي من خلال تبني سياسة خارجية تحمل مشروعا سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا كبيرا وقد لوحظ أن هذه السياسة تتحول وتتغير من حين إلي آخر ووفق المعطيات والمستجدات علي الساحة الليبية والإقليمية والدولية ووصل التدخل التركي في ليبيا إلي درجة التدخل العسكري المباشر في عام 2019، هذا التدخل السياسي والاقتصادي والعسكري في ليبيا اثأر في الواقع العديد من التساؤلات وأهمها ما يلي:

1- هل كان الموقف التركي واضحا وثابتا منذ اندلاع الأزمة الليبية في 2011 أم أن هذا الموقف يتغير ويتحول حسب الظروف والمصالح التركية وإذا كان ذلك صحيح فما هي الدوافع وراء التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا؟
2- ما هي محددات التحول في السياسة الخارجية التركية؟
3- هل الهدف الرئيسي للتدخل هو تحقيق المصالح التركية في ليبيا أم المصالح المشتركة بين البلدين أم الضغط علي الدول المنافسة والتي تتعارض مصالحها مع تركيا؟
4- ما هي تداعيات هذا التدخل علي الأزمة الليبية؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الأساسية لهذه الدراسة هي أن السياسة الخارجية التركية تسعي إلي تحقيق المكانة والنفوذ ليس فقط فيما يتعلق بمصالحها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية علي الساحة الليبية بل أيضا كورقة ضغط علي الدول التي تتناقض معها في المصالح والمواقف سواء علي الصعيد الإقليمي أو الدولي، وستحاول الدراسة أيضا اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

1- أن السياسة الخارجية التركية تتحول وتتغير وفق مصالحها دون أي اعتبار للتداعيات والانعكاسات السلبية علي الاستقرار السياسي والاقتصادي في ليبيا.

2- أن محددات السياسة الخارجية التركية في ليبيا تعكس النسق الفكري والإيديولوجي لحزب العدالة والبناء.
3- تتأثر السياسة الخارجية التركية ومحدداتها بالبيئة الإقليمية والدولية
4- أدي التدخل التركي إلي تعقيد حل الأزمة الليبية وإطالة أمدها.

أهداف الدراسة:

تسعي هذه الدراسة إلي تحليل وتفسير السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا منذ 2011 وهل تدخلها يهدف إلي تحقيق مصالحها الوطنية أم المصالح المشتركة وما هي الآثار والتداعيات المحتملة علي الاستقرار السياسي والاقتصادي في ليبيا ووحدة وسلامة أراضيها ويمكن تلخيص الأهداف بشكل أكثر تحديدا علي النحو التالي:

1- التعرف علي الموقف التركي من الأزمة الليبية مند البداية وهل كان هذا الموقف ثابتا أم تحول وتغير حسب الظروف والمصالح.
2- التعرف علي عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية.
3- التعرف علي تداعيات وأثار هذا التدخل علي الدولة الليبية.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية بحثية كبيرة من خلال تحليلها وتفسيرها للتدخل الخارجي في الشئون الداخلية للدول خاصة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويعتبر التدخل التركي في ليبيا احد أهم التدخلات الخارجية نتيجة لتبني السياسة الخارجية التركية مظاهر وأشكال مختلفة للتدخل والتي وصلت إلي حد التدخل العسكري في البلاد وبالتالي فان هذه الدراسة تكتسب أهمية علمية وعملية في نفس الوقت. من الناحية العلمية، توضح لنا هذه الدراسة الأسباب والدوافع والقرارات المتعلقة بالتدخل الخارجي وكذلك الآثار والنتائج والتداعيات علي الدولة المتدخل فيها وبالتالي يمكن تطوير إطار مفاهيمي للسياسة الخارجية ومحدداتها وأدواتها ومتغيراتها وتأثيراتها علي الدولة المتدخلة وعلي الدولة التي تم التدخل فيها. هذا الإطار النظري و المفاهيمي يمكن أن يكون مرجعا علميا لفهم وتفسير وتحليل صور التدخل الخارجي في الدول الأخرى خاصة أذا كان التدخل مطابقا أو علي الأقل مشابها للتدخل التركي في ليبيا وبالتالي فان هذه الدراسة لها أهمية عملية أيضا وذلك من خلال تقديمها نموذجا يمكن أن يأخذ به في التعامل مع حالات التدخل الخارجي وخاصة في الوطن العربي والتي تعاني فيه العديد من الدول من حالة عدم الاستقرار السياسي الذي يجعلها عرضة للتدخلات الخارجية.

حدود الدراسة

أولا: الحدود الزمنية، من 2011 إلي 2025 ثانيا: الحدود المكانية، ليبيا

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة لتحليل وتفسير السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا منذ 2011 وحتى الوقت الراهن لتحديد الأسباب والدوافع وراء التدخل التركي وما هي تداعياته وانعكاساته علي الدولة الليبية وانطلقت من فرضية مفادها أن السياسة الخارجية التركية تسعي إلي تحقيق المكانة والنفوذ ليس فقط فيما يتعلق بمصالحها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية علي الساحة الليبية بل أيضا كورقة ضغط علي الدول التي تتناقض معها في المصالح والمواقف سواء علي الصعيد الإقليمي أو الدولي. ترى الدراسة أيضا أن محددات وتفسيرات أصحاب النظرية الواقعية هي الأقرب والأنسب لتحليل وتفسير سلوك السياسة الخارجية للدول فالواقعيون يؤمنوا بأن السلوك الخارجي للدول يهدف إلي تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية

والإستراتيجية والإيديولوجية دون ادني اعتبار للإطراف المتضررة أو احترام قواعد القانوني الدولي العام أو المواثيق الإقليمية أو الدولية.

تقسيمات الدراسة

الفصل الأول: تحليل السياسة الخارجية التركية

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية التركية وتطورها وأهدافها ومؤسساتها

المبحث الثاني: التحول في الموقف التركي تجاه الأزمة الليبية ومراحله المختلفة

الفصل الثاني: محددات التحول في السياسة الخارجية التركية وتداعياته علي الدولة الليبية

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية

المبحث الثاني: تداعيات وانعكاسات التدخل التركي علي ليبيا

الخاتمة والتوصيات

الفصل الأول: تحليل السياسة الخارجية التركية

مقدمة

أن العلاقات الليبية التركية ليست ظاهرة حديثة حيث تعود الجذور التاريخية لهذه العلاقة إلي أكثر من خمسة قرون خلال توسع الدولة العثمانية في القرن الخامس عشر (Isler, 2020: p10) واستمرت بعد استقلال الدولة الليبية وأثناء حكم ألقذافي إلا أن هذه العلاقات اتخذت منحني جديد بعد انهيار النظام في 2011 والذي أنتج أزمات داخلية مركبة ومعقدة فتحت الباب واسعا أمام القوي الإقليمية والدولية التي تتعارض وتتناقض مصالحها للتدخل في الأزمة الليبية ويعتبر التدخل التركي احد أهم التدخلات التي أثارت جدلا واسعا علي المستوي المحلي والإقليمي والدولي خاصة بعد تفويض البرلمان التركي للحكومة بالتدخل العسكري المباشر في البلاد في 2019/9/23[1]. قي الحقيقة اتسمت السياسة الخارجية التركية اتجاه ليبيا منذ 2011 بالدينامية السياسية والتحول المستمر في المواقف ودعم أطراف الصراع دون ادني اعتبار للحفاظ علي امن واستقرار البلاد وسلامة ووحد أراضيها وبالتالي فانه من الأهمية بمكان تحليل وتفسير دوافع السياسة الخارجية التركية للتدخل في البلاد ولماذا لم تكن هذه السياسات ثابتة ومحددة وتتحول باستمرار؟ وإذا كانت هذه السياسة تتحول وتتغير من موقف إلي آخر ومن دعم طرف إلي آخر فما هي أسباب هذا التحول؟ وأخيرا ما هي انعكاسات وتداعيات هذا التدخل علي الدولة الليبية؟ أن الإجابة علي هذه التساؤلات سوف يؤدي دون شك ليس فقط لتحليل وفهم السياسة الخارجية التدخلية لتركيا وأثارها علي ليبيا بل أيضا إلي تعميمها علي حالات التدخل الأخرى حول العالم وتستدعي الإجابة علي الأسئلة المثارة أعلاه أولا دراسة وتحليل مفهوم السياسة الخارجية التركية وتطورها.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية التركية وتطورها وأهدافها ومؤسساتها

من اجل التعرف علي مفهوم السياسة الخارجية بشكل عام والسياسة الخارجية التركية بشكل خاص وما هي أهدافها ومؤسسات صنع وتوجيه السياسة الخارجية التركية سيتم تقسيم هذا المبحث إلي ثلاث مطالب رئيسية والتي تشكل إطار نظري عام للوصول لتحليل علمي تجريبي لموضوع البحث.

[1] البرلمان التركي يقر إرسال قوات إلى ليبيا. تنديد مصري وردود فعل دولية متفاوتة، قناة الجزيرة قطر، متاح علي: https://www.aljazeera.net/politics/2020/1/2/

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية التركية وتطورها التاريخي

لا يوجد اتفاق في أدبيات الدراسات السياسية علي وضع تعريف واضح ومحدد لمفهوم السياسة الخارجية وهو ما أكده العديد من الباحثين مثل محمد السيد سليم الذي أشار إلي أن غالبية الباحثين يعرفون السياسة الخارجية بشكل شديد العمومية إلي الدرجة التي يصعب فيها التمييز بين السياسات الخارجية للدول وسياسات المؤسسات الأخرى مثل المنظمات الإقليمية والدولية (السيد سليم، 1998: ص7). بالرغم من ذلك، يمكن القول أن السياسة الخارجية تشير بشكل عام إلي الدور الذي تلعبه الدولة علي المستوي الإقليمي والدولي وقد يتغير هذا الدور لاعتبارات عديدة مثل التغير في القيادة السياسية أو الاتجاهات أو المصالح التي تسعي الدولة إلي تحقيقها. تعتبر تركيا من الدول القديمة التي تبنت السياسة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها ويمكن إرجاعها إلي بداية الحكم العثماني الذي توسع في أسيا وأوروبا الشرقية والمنطقة العربية واستمر حتى القرن التاسع عشر (جبارة، 2015: ص150)، تطورت السياسة الخارجية التركية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية ودخلت مرحلة جديدة بعد ولادة الجمهورية التركية الحديثة بقيادة مصطفي أتاتورك وتحديدا بعد التوقيع علي معاهدة لوزان في 24 يوليو1923[2]. اتسمت السياسة الخارجية للدولة التركية الحديثة بالتحول في المواقف والسلوك وكذلك الأدوات، حيث تبنت منهاجا سلوكيا وثقافيا وسياسيا وليس عسكريا توسعيا كما كان في عهد الدولة العثمانية في تعاملها مع وحدات المسرح الدولي وخاصة مع الدول الأوربية ولعل أهم الأمثلة في هذا الإطار هو انضمام تركيا إلي حلف شمال الأطلسي في عام 1953[3] وتقدمها بطلب رسمي للانضمام إلي السوق الأوربية المشتركة في عام 1959 وهو ما لم يتحقق حتى ألان لاعتبارات سياسية واقتصادية وتاريخية لا يسع مجال الدراسة الحالية لذكرها، يبدو هنا صدق الفرضية التي أثارتها هذه الدراسة وهي أن السياسة الخارجية التركية ليست ثابتة بل تتغير وتتحول وذلك حسب المصالح والأهداف التركية من جهة والظروف البيئية المحيطة من جهة أخري. حكم مصطفي أتاتورك البلاد من خلال تطبيق النظرية العلمانية حتى وفاته في عام 1938 وشهدت المرحلة اللاحقة نشأة الأحزاب السياسية المختلفة مثل الحزب السياسي المعارض 1945 حزب الشعب الجمهوري 1946 والحزب الديمقراطي 1946(هدير،2025: ص 228-239) وبالرغم من وجود هذه الأحزاب السياسية وتشكيل حكومات متعددة إلا أن الدولة التركية شهدت العديد من الانقلابات العسكرية علي هذه الحكومات خلال الفترة الممتدة من 1960 إلي 1990 بدعوة عدم قدرتها علي إدارة شئون البلاد[4] ويمكننا القول أن العملية السياسية التركية الداخلية والخارجية قد شهدت كما سنري لاحقا تحولا نوعيا بعد تأسيس حزب العدالة والبناء في 2001 والذي وصل إلي سدة الحكم في عام 2002 وشكل حكومة منفردة استطاعت قيادة حملة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والدستورية والتي أعادت صياغة السياسة التركية علي الصعيدين الداخلي والخارجي.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية

يعتبر تحديد الأهداف القومية للدول مسألة صعبة نسبيا نظرا لتعمد معظم الدول إخفاء نواياها الحقيقية وبالتالي يبقي تحديد الأهداف التي تسعي الدول تحقيقها من خلال سياستها الخارجية مجرد افتراضات مبدئية أولية وبالرغم من ذلك قد حدد الباحثين مجموعة من الأهداف الأساسية العامة والتي ترتبط بوجود أي وحدة من وحدات المجتمع الدولي واستمرارها، وبالنظر إلي هذه الأهداف الأساسية يمكننا تحديد أهداف السياسة الخارجية التركية فيما يلي:

أولا: تحقيق الأمن القومي والاستقرار السياسي والحفاظ علي الدولة التركية وسيادتها وسلامة أرضيها

[2] النص الكامل: معاهدة لوزان 1923 بين تركيا ودول الحلفاء، مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية، متاح علي: https://mediterraneancss.uk/2024/06/21/treaty-lausanne-1923/

[3] Turkey and NATO, JOINING THECLUB, Available at: https://www.nato.int/cps/en/natohq/declassified_191048.htm

[4] العلاقات المدنية العسكرية في تركيا: هل انتهى عصر الانقلابات؟ نون بوست، تاريخ النشر، 16 ابريل 2016، متاح علي: https://www.noonpost.com/11280/

بمراجعة الأدبيات السياسية نجد أن العديد من المفكرين يتفقون علي أن مفهوم الأمن القومي يرتبط من ناحية بالمحافظة علي كيان واستقرار الدولة أو الأمة وحمايتها من أي اعتداء خارجي (رسلان، 1977: ص11) وبالتالي فان مفهوم الأمن القومي يجب أن يتضمن التركيز ليس فقط علي مهددات الأمن القومي الخارجية بل أيضا بالتركيز علي مهددات الأمن القومي من الجبهة الداخلية (حسن، 2004: ص48). وفقا للتعريفين السابقين فان مفهوم الأمن القومي يتمثل في قدرة الدولة في التحكم في الظروف الداخلية والأخطار الخارجية التي تهدد أمنها واستقلالها وتامين مصالحها وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق أهدافها القومية علي الساحة الإقليمية والدولية. من اجل تحقيق الأهداف سالفة الذكر، أنشئت تركيا "مجلس الأمن القومي التركي" في عام 1933[5] ومر هذا الجهاز بمراحل تطور عديدة منذ تأسيسه ومن أهم أهدافه وضع كل التدابير والوسائل التي يعتبرها ضرورية من اجل حماية كيان الدولة من انعكاسات وتداعيات الظروف والتحديات الداخلية والخارجية علي حد سوا وحماية كل المصالح والحقوق علي الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي (وليد، 2017: ص 30)، وكما سنري في هذه الدراسة لعبت هذه المؤسسة دورا كبيرا في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية التركية.

ثانيا: تعزيز قوة ومكانة ونفوذ تركيا علي الساحة الإقليمية والدولية

يري أصحاب النظرية الواقعية بان القوة هي الأساس في العلاقات الدولية وهي التي ترسم أبعاد الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في محيطها الإقليمي وعلي البيئة الدولية وتحدد إطار علاقاتها بالقوي الخارجية المختلفة وان الهدف من التدخل في شئون الدول الأخرى يكون بالدرجة الأولي لتحقيق أهداف ومصالح الدول المتدخلة علي حساب الدول المتدخل فيها (Grieco, 1988: p 487 and Mearsheimer, 2001: p 25). في الحقيقة لقد استطاعت تركيا كما سنري لاحقا من استغلال كل عناصر القوة المتاحة مثل الموقع الجغرافي والموارد الاقتصادية والبشرية والعسكرية واستطاعت بناء قوة لايستهان بها ليس في المحيط الإقليمي فقط بل مكنتها أيضا من التأثير في البيئة الدولية ولعل تدخلها العسكري في ليبيا لخير دليل في هذا الإطار.

ثالثا: تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر زيادة الموارد والرفاه الاقتصادي والاجتماعي من الأهداف الأساسية التي تسعي السياسة الخارجية التركية لتحقيقها وهذا ما صرح به داود أغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي" عندما أكد علي أن الاقتصاد التركي يجب أن يتعافي ويتطور إلي أن يصل العشر الاقتصاديات الأولي علي مستوي المعمورة (اوغلو، 2011: ص 366) والذي بدوره لا يدعم الاستقرار الداخلي وزيادة الرفاه الاقتصادي فحسب بل أن يكون عامل مؤثر علي الاستقرار الإقليمي والدولي ويبدو أن التدخل التركي في ليبيا والتحول في سياستها الخارجية كما سنري لاحقا له علاقة قوية بتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

المطلب الثالث: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية والية تنفيذها

أن اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ليست مسالة بسيطة فهي نتاج لمشاورات بين مجموعة من المؤسسات الرسمية التي تحدد الأهداف والأدوات وتتوقع النتائج وهذا ما ينطبق علي عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية حيث تشترك مجموعة من المؤسسات في صياغة الأهداف ومتابعة تحقيقها علي ارض الواقع ومن أهم هذه المؤسسات ما يلي:

1- السلطة التشريعية

[5] لمزيد من المعلومات حول مجلس الأمن القومي التركي، متاح علي https://www.mgk.gov.tr/en/index.php/national-security-council/about-the-national-security-council

تعتبر الجمعية الوطنية الكبرى أهم المؤسسات التشريعية في تركيا وتتكون من 600 نائبا ينتخبون بحق الاقتراع العام وتنعقد بحضور ما لا يقل عن ثلث الأعضاء ويتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة بشرط لا يقل عن ربع أجمالي الأعضاء زائد واحد وتكون مناقشاتها علنية وتنشر في الجريدة الرسمية ما لم يتراجع المجلس أو يتخذ قرار عكس ذلك (المادة 75) وقد حددت (المادة 78) من الدستور التركي اختصاصات الجمعية الوطنية الكبرى وأهمها، "سنَّ القوانين وتعديلها وإلغاءها، ومناقشة مشروع قانون الموازنة ومشروع قانون الحساب الختامي واعتمادهما، وإصدار قرارات صك العملة وإعلان الحرب، والموافقة على التصديق على المعاهدات الدولية، وإصدار قرارات العفو العام والعفو الخاص بأغلبية ثلاثة أخماس الأعضاء، وممارسة الصلاحيات والواجبات المنصوص عليها في سائر مواد الدستور"[6]. من خلال هذه الصلاحيات يتضح أن هذه المؤسسة تلعب دورا كبيرا في اتخاذ القرارات المصيرية الحاسمة علي المستوي الداخلي والخارجي. تجدر الإشارة إلي انه قد تم عرض الاتفاقية البحرية مع حكومة السراج وكذلك مشروع التدخل العسكري التركي في ليبيا علي المؤسسة التشريعية المذكورة وتمت المصادقة علي ذلك في 28 نوفمبر 2019[7].

2- السلطة التنفيذية

تتكون السلطة التنفيذية من عدة عناصر وأولها رئيس الجمهورية الذي ينتخب برلمانيا ولمدة 5 سنوات (المادة 101)، أهم صلاحياته تعيين رئيس الوزراء أو إعفائه من مهامه كما يعتمد عن طريق اقتراح رئيس الوزراء كل وزراء الدولة. بالإضافة إلي ذلك، يتولي رئيس الجمهورية منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة وبالتالي فهو المخول بتعيين اعلي سلطة في الأركان العامة والمتمثل بوظيفة رئيس هيئة الأركان، كما انه يجوز لرئيس الجمهورية أن يطلب من البرلمان الانعقاد للنظر في أي مسألة أو المحكمة الدستورية للانعقاد من اجل سن القوانين أو تعديلها أو إلغائها كما يترأس المجلس الأعلى للتعليم بما في ذلك الجامعات (المادة 104)، لممارسة الصلاحيات المذكورة أعلاه، يجب علي رئيس الجمهورية أن يستقيل مباشرة بعد انتخابه من حزبه السياسي ومن البرلمان إذا كان احد أعضائه. بالإضافة إلي رئيس الجمهورية يعتبر مجلس الوزراء احد العناصر المهمة في السلطة التنفيذية، كما اشرنا سابقا يتم تعيين رئيس الوزراء عن طريق رئيس الجمهورية ومن صلاحيات رئيس الوزراء اختيار الوزراء في الحكومة ويقوم بتقديم أسمائهم في مدة لا تتجاوز 15 يوم من تاريخ تعيينه (المادة 106)، وتتمثل الوظيفة الرئيسية لمجلس الوزراء في صنع السياسة الداخلية والخارجية للدولة وضمان تنفيذها.

3- السلطة القضائية

تم التأكيد في المادة (138) من الدستور التركي علي مبدأ استقلال القضاء، وقد تم تأسيس العديد من المحاكم المدنية والإدارية والعسكرية التي تمارس السلطة القضائية من خلالها وظائفها المتعددة سواء علي المستوي الداخلي أو الخارجي ومن أهم هذه المحاكم، المحكمة الدستورية العلياء، محكمة النقض، المحكمة العسكرية العليا، مجلس الدولة، محكمة النقض العسكرية ومحكمة النزاعات القضائية.

4- مجلس الأمن القومي

يعتبر هذا المجلس اعلي هيئة تنسيق امني في تركيا ويتكون من رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة وكل من وزير الداخلية والخارجية والدفاع وقادة الفروع الرئيسية لقوات الأمن والقوات المسلحة (المادة، 118)، يضع رئيس الجمهورية جدول أعمال مجلس الأمن القومي مع أخذ مقترحات نواب رئيس الجمهورية ورئيس الأركان

[6] الدستور التركي 1982 (المعدل 2017)، متاح علي
https://www.constituteproject.org/constitution/Turkey_2017?lang=ar
[7] برلمان تركيا يصادق على اتفاق التعاون العسكري مع حكومة الوفاق الوطني الليبية، فرانس برس، 2019/12/12: متاح علي:
https://www.france24.com/ar/20191221

العامة في الاعتبار وتعرض وتناقش فيه التطورات الأمنية الداخلية والخارجية. من أهم وظائف مجلس الأمن القومي وضع الخطط والبرامج والأهداف القومية وتطوير عناصر قوة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ووضع إستراتيجية لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

5- الأحزاب السياسية

نصت المادة (68) من الدستور التركي انه "للمواطنين الحق في تكوين الأحزاب السياسية والانضمام إليها والانسحاب منها بالطريق القانوني، ولا يجوز الانضمام لعضوية حزب لمن لم يبلغ سن الثامنة عشرة. تجدر الإشارة إلي أن تركيا انتقلت من نظام الحزب الواحد الذي أسسه مصطفي أتاتورك إلي نظام التعددية الحزبية وبالتحديد بعد أول انتخابات أجريت في البلاد عام 1950 والتي شارك فيها العديد من الأحزاب واستمر تشكيل وتطور الأحزاب في تركيا حتى وصل عددها إلي 87 حزب عام 2018 (رضا، 1999: ص29). تؤثر الأحزاب السياسية إلي حد كبير في صنع وتوجيه القرار في السياسة الداخلية والخارجية علي حد سوا خاصة الحزب الحاكم والذي يلعب دورا مهما في رسم وتحديد العلاقات الخارجية ولعل ما يقوم به حزب العدالة والبناء منذ توليه السلطة في 2002 وحتى الآن لخير دليل في هذا الشأن.

المبحث الثاني: التحول في الموقف التركي تجاه الأزمة الليبية ومراحله المختلفة

تثير العديد من سياسات ومواقف الدول في حقل العلاقات الدولية العديد من التساؤلات والجدل والشكوك حول دوافع وأسباب هذه السياسات وخاصة عندما تتعلق الأخيرة بإثارة الفتن الداخلية والحروب ودعم احد أطراف الصراع أو أن تتدخل عسكريا في أزمة معينة، ومما لاشك فيه أن هذه السياسات وأسبابها ودوافعها تختلف من دولة إلي أخري وذلك وفقا لمجموعة من المحددات التي تقف وراء اختيار واتخاذ سياسات معينة وأدوات مختلفة لتنفيذها. وفقا لهذا المنظور، فان التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة الليبية كان نتيجة لأسباب ودوافع معينة وتحكمه محددات مختلفة كانت وراء قرارات صانع القرار التركي والذي وصل في نهاية المطاف إلي إعلان التدخل العسكري في ليبيا، ولكن وقبل تحديد محددات التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة الليبية يجب أولا تحليل ومناقشة حقيقة البرغماتية السياسية التي تميزت بها السياسة الخارجية التركية من خلال وصف وتحليل مواقفها من الأزمة الليبية وأطرافها المتعددة منذ 2011 وحتى الوقت الحاضر.

كان موقف تركيا من الأزمة الليبية في البداية مغايرا تماما لموقفها من الثورة التونسية والمصرية، ففي حين طالبت تركيا القيادتين الحاكمتين في تونس ومصر بالتنحي وتسليم السلطة نزولا عند رغبة شعوبهما (خلود، 2018: ص18 و أحمد علي وآخرون، 2024: ص25) وقفت تركيا ضد الحملة الإعلامية والسياسية علي المستوي الإقليمي والدولي ضد النظام الحاكم في ليبيا بقيادة ألقذافي وقد عارضت علي لسان رئيس وزرائها رجب طيب اردوغان التدخل العسكري بقيادة حلف الناتو في ليبيا[8]. من خلال هذا الموقف يمكننا القول أن تركيا قد تبنت عند اندلاع الأزمة في ليبيا سياسة التريث وفقا لمبدأ عدم إنتاج رد فعل سريع خلافا لاستجابتها السريعة فيما يتعلق بالأحداث في تونس ومصر ويري العديد من الباحثين أن العلاقات الاقتصادية وكذلك العلاقات الشخصية بين أردوغان و ألقذافي قد وقفت حاجزا أمام موقف تركي مماثل لما كان عليه تجاه مصر وتونس (نور الدين،2011، ص2). تتفق الدراسة الحالية مع هذا التفسير حيث كانت العلاقات الاقتصادية بين البلدين كبيرة جدا لدرجة وصلت فيها تركيا إلي ثاني دولة بعد الصين في مجال البناء بعد أن امتلكت الشركات التركية 304 عقدا تجاريا للأعمار والبناء ووصل عدد العمال الأتراك في ليبيا إلي 30 ألف عامل قبل أحداث 2011 (عدوان أركانو، فياض جابر،2020: ص662) ووصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2010 إلي 10 مليار دولار (الرنتيسي، 2019) في حين بلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات التركية في ليبيا 100 مليار دولار(الشيخ،

[8] الموقف التركي من الأزمة الليبية، قناة الجزيرة بقطر، متوفر علي الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/news/2011/3/20/

2020: ص5). يبدو أن هذه المصالح الاقتصادية الضخمة كانت وراء تبني تركيا لموقف مغاير عن موقفها من الأحداث في تونس ومصر، وبالرغم من هذه الحقيقة فان الدراسة الحالية تري أن التنافس التركي مع الغرب وخاصة فرنسا يعتبر سبب أخر لاتخاذ هذا الموقف حيث رأت تركيا أن القرار رقم 1973 والقرار رقم 1974 الصادرين عن الأمم المتحدة ومنح الإذن لحلف شمال الأطلسي لتنفيذهم يعتبر بمثابة فرصة للدول الكبرى وخاصة فرنسا لاستعادة نفوذهم التقليدي القديم في شمال أفريقيا بصفة عامة وليبيا بصفة خاصة.

غير أن هذا الموقف المساند لنظام ألقذافي والرافض للتدخل الخارجي ما لبث أن تحول إلي معارضة نظام ألقذافي ودعم التدخل الخارجي حيث اعترفت تركيا بالمجلس الوطني الانتقالي الذي أنشأته القوى المعارضة للنظام كهيئة حكم مؤقتة في 27 فبراير 2011[9]، كممثل شرعي للشعب الليبي وطالبت تركيا حكومة ألقذافي صراحة بالتنحي عن السلطة ومغادرة البلاد (عبد العظيم، 2012: ص25). لم يقتصر الموقف التركي علي الدعم السياسي للمجلس المذكور بل قدمت له تركيا الدعم المالي واللوجستي إضافة إلي تأييد ومشاركة حلف الناتو في حملته العسكرية الواسعة علي نظام ألقذافي وأنصاره، يبدو أن هذا التحول في السياسة الخارجية التركية يرجع إلي مخاوفها من نجاح حلف الناتو في إسقاط النظام وبالتالي حرمانها من استثماراتها السابقة ومصالحها في الدولة الجديدة وهذا يعكس حقيقة مفادها أن تركيا قد اختارت مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية وضربت علاقاتها التاريخية مع ألقذافي بعرض الحائط.

لم تتوقف السياسة الخارجية التركية عند هذا الحد، بل تحول خطابها السياسي إلي التشديد علي الهام الثورة الليبية وحق الليبيين في الحرية والكرامة والديمقراطية (خلود، 2018: ص 18)، غير أن موقف السياسة الخارجية التركية سرعان ما تغير مرة أخري من مساندة تطلعات الشعب الليبي في تحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة والحفاظ علي وحدة وسيادة وسلامة الأراضي الليبية إلي دعم احد الأطراف ضد الطرف الأخر بالمال والسلاح من اجل تحقيق أهدافها الاقتصادية وأجندتها السياسية والإيديولوجية من خلال الترويج لتبني أفكار ومبادئ حزب العدالة والبناء في الدولة الليبية الجديدة باعتباره النظام الأنسب في ليبيا. بدأت ملامح هذا التحول الجديد في السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا تظهر بعد انهيار نظام ألقذافي وخاصة بعد فشل الانتخابات في ليبيا في سنة 2014 والذي أدي إلي عملية انقسام سياسي مازال مستمرا إلي يومنا هذا، ويمكن تحديد التوجه والتحول الجديد في السياسة الخارجية التركية من خلال تحليل التطورات علي الساحة الليبية بعد انهيار النظام السابق. تم أجراء أول انتخابات في ليبيا في يوليو 2012 والتي أدت إلي تشكيل المؤتمر الوطني العام حيث تولى الأخير السلطة بعد شهر وكُلف بتشكيل جمعية تأسيسية لصياغة الدستور الليبي الجديد، وتم حل المجلس الوطني الانتقالي رسميًا، وفي نوفمبر من نفس العام أدى المهندس علي زيدان اليمين رئيسًا للوزراء وتمت الإطاحة به في مارس 2014 مما أدى إلى تجدد وتصعيد النزاع في البلاد، وبعد حوالي ستة أشهر تم استبدال المؤتمر الوطني العام بمجلس النواب المنتخب في 21 يوليو 2014[10]، بالرغم من نجاح المفوضية العلياء للانتخابات لم تتوافق الأطراف السياسية المختلفة وتطور الصراع بينهم مما أدي إلي اجتماع عدد من أعضاء المؤتمر الوطني العام السابق من جانب واحد وانتخبوا السيد عمر الحاسي رئيسًا للوزراء، الأمر الذي قسم الدولة بين حكومتين متنافستين: الأولى تم تشكيلها من قبل مجلس النواب في طبرق شرق ليبيا والثانية أعلن عنها المؤتمر الوطني العام في العاصمة طرابلس بغرب ليبيا. تخلل هذه الصراعات السياسية مصادمات عسكرية كان أهمها ما يعرف بعملية فجر ليبيا والتي تم فيها طرد القوات التابعة لخليفة حفتر من قبل الجماعات المسلحة في الغرب واتهمت تركيا فيها من قبل عدة أطراف محلية ودولية بمساندتها ودعمها لتيار الإسلام السياسي والقيادة السياسية في الغرب الليبي وإفشال الانتقال السلمي للسلطة في البلاد (القرني،2021: ص7). وكرد فعل للتدخل التركي،

[9] إعلان المجلس الوطني الانتقالي متاح علي الرابط التالي: https://security-legislation.ly/ar/latest-laws
[10] المفوضية العلياء للانتخابات، القرار 107، متاح علي:https://hnec.ly/2014/07/21/

قررت الحكومة الليبية في شرق البلاد طرد الشركات التركية في 23 فبراير 2015 بعد اتهامها بتقديم الدعم المادي وتصدير السلاح للجماعات الإسلامية التي تسيطر علي العاصمة طرابلس[11].

في 19 ديسمبر 2015، نصبت الأمم المتحدة حكومة الوفاق الوطني في طرابلس كنظام موحد للبلاد، ولكن لم يتم الترحيب بهذه الحكومة الجديدة من قبل مجلس النواب في مقره بمدينة طبرق بشرق ليبيا وكذلك من قبل خليفة حفتر الذي تم تعيينه من قبل مجلس النواب كقائد أعلي للجيش الوطني الليبي[12]،في الواقع، كانت هذه الحكومة ضعيفة جدا ولم تتمكن حتى من بسط نفوذها على العاصمة طرابلس وخاصة علي الميليشيات المختلفة التي تتناحر و تتقاتل مع بعضها البعض في معارك شوارع داخل المدينة ودون أي اعتبار للمدنيين والمؤسسات والبني التحتية مما أدي إلي حجب الثقة عنها من قبل مجلس النواب في 22 أغسطس 2016[13]. بالرغم من الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى من أجل تشكيل حكومة موحدة بين الحكومتين، أستمر الصراع والتنافس بينهم ووصل إلي ذروته في 2019/4/4 عندما شنت القوات المسلحة الليبية بقيادة خليفة حفتر هجوما واسعا من أجل الإطاحة بحكومة الوفاق الوطني بطرابلس. هذا التطور الجديد علي الساحة الليبية، دفع تركيا ليس فقط بتقديم الدعم المالي والعسكري بل لإعلان التدخل العسكري المباشر علي الأرض الليبية (كيحال و حكيم، 2021: ص345). يبدو أن تركيا اعتبرت أن إسقاط حكومة الوفاق الوطني يعتبر بمثابة حصار سياسي واقتصادي على تركيا خاصة من طرف الدول التي تعمل على إخراج تركيا من جميع الاتفاقيات الخاصة بالتنقيب والاستثمار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وبالتالي محاولة تطويق تركيا وإخضاعها.

في الأشهر الأولي للصراع المسلح بين أطراف الصراع في ليبيا بداء واضحا تفوق القوات التابعة لحفتر وكان المراقبين المحليين والدوليين ينتظرون سقوط طرابلس في أي لحظة، وهذا ما اجبر حكومة السراج في الغرب الليبي إلي طلب الدعم العسكري من تركيا ويبدو أن الأخيرة استغلت الموقف وطلبت من حكومة السراج التوقيع علي اتفاقية أمنية وبحرية بين الطرفين وهذا ما تم التوقيع عليه بالفعل في 27 نوفمبر 2019[14]. استطاعت تركيا من خلال الاتفاقية المشار إليها، تقديم كافة أشكال الدعم للحكومة المذكورة وإرسال الخبراء العسكريين والأسلحة والذخيرة والعربات العسكرية والطائرات بدون طيار ومنظومات الدفاع الجوي، والأكثر من ذلك، أنها جلبت الآلف المقاتلين السوريين جوا وتوزيعهم علي محاور القتال حول العاصمة طرابلس[15] مما أدي في نهاية المطاف إلي تغيير موازين القوي علي الأرض وأجبرت القوات التابعة لحفتر للانسحاب إلي مدينة سرت[16]. أثار هذا الدعم استياء العديد من الدول حول العالم واعتبر بمثابة تدخل عسكري مباشر وانتهاك للسيادة الليبية (صبرينة و غريب، 2021: ص343)، لم تبالي تركيا بردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية المعارضة لها بل عرضت مشروع التدخل العسكري المباشر في ليبيا علي البرلمان التركي والذي وافق أغلبية أعضاءه على تدخل مسلح

---

[11] حكومة الثني تستبعد الشركات التركية من عقودها، 2015/2/23، ". قناة الجزيرة، متاح علي: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2015/2/23

[12] قرار رقم (20) لسنة 2015 بشأن ترقية ضابط وتعيين قائد عام للجيش الليبي، متاح علي:https://security-legislation.ly/ar/latest-laws

[13] "الحكومة الليبية المدعومة من الأمم المتحدة تحصل على تصويت" حجب الثقة "، قناة الجزيرة. 22 أغسطس 2016.متاح علي: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2015/2/23

[14] المركز العربي للدراسات والبحوث السياسية، مذكرة التفاهم الليبية – التركية: أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية، 2019/12/17، متاح علي: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Libyan-Turkish- Memorandum-of-Understanding-Local-and-Regional-Dimensions.aspx . انظر أيضا، برلمان تركيا يعتمد اتفاقية مع حكومة الوفاق الوطني، العربية، 2019، متاح علي: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2019/12/21

[15] تركيا أرسلت نحو 17 ألف مرتزق إلى ليبيا، قناة العربية،متاح علي: https://www.alarabiya.net/north-africa/2020/08/01

[16] وزير الدفاع التركي: تدخلنا العسكري في ليبيا منع قوات حفتر من السيطرة على طرابلس، مجلة الشرق الأوسط، 2020/7/22، متاح علي: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/07/30/turkish-defense-minister-

لمدة عام في ليبيا في 2 /2020/01[17]. في 5 فبراير 2021 تم انتخاب السيد عبد الحميد الدبيبة كرئيس لحكومة ليبية موحدة في جنيف بعد حصوله على 39 صوتا[18]، ولكن وبالرغم من جهوده العديدة في إنهاء حالة الانقسام السياسي في البلاد لم ينجح السيد عبد الحميد الدبيبة في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة الأمر الذي أدي إلي سحب الثقة من حكومته من قبل مجلس النواب في 10 فبراير 2022[19] وتم تكليف السيد فتحي باشاغا بتشكيل حكومة جديدة مناظرة في شرق البلاد، ومن ثَمَّ رجعت البلاد إلي نقطة البداية وأصبحت تدار بواسطة حكومتين متوازيتين ومتنافستين ومتصارعتين حتى وقتنا الحاضر.

الملفت للانتباه والمثير للجدل أن تركيا وبعد دعمها لأحد أطراف النزاع وترجيح كفته بعد أن كان قاب قوسين أو ادني من الانهيار وتوقيع الاتفاقيات الأمنية والبحرية معه تحولت وتغيرت السياسة الخارجية التركية مرة أخري وبشكل وسرعة غير متوقعتين، حيث شهدت السنوات الأخيرة تقارب تركيا مع عدوها بالأمس وصديقها اليوم، الجيش الوطني بقيادة حفتر والحكومة الليبية في الشرق، فبالرغم من الخلافات الحادة والعداء العلني بينهم خاصة بعد توقيع تركيا علي الاتفاقية البحرية في عام 2019 والاتفاقية الاقتصادية والأمنية في عام 2020 مع حكومة الغرب ودعمها غير المحدود ومشاركتها الفعلية في الحرب ضد حفتر بدأت تركيا في التقارب التدريجي مع الجيش الليبي وحكومة الشرق ويبدو هنا أن السياسة الخارجية التركية قد تحولت وتغيرت من خلال تبنيها لسياسة متساوية ومتوازنة مع الطرفين لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية وبغض النظر عن الآثار السلبية التي قد تنتجها سياساتها المتغيرة علي حل الصراع في ليبيا وإطالة أمده.

عدة خطوات اتخذتها تركيا يمكن من خلالها تحديد ملامح التحول الجديد في سياستها الخارجية مثل إعادة فتح سفارتها في بنغازي بعد إغلاقها لمدة عشر سنوات[20] واستئناف الملاحة الجوية بين الطرفين[21] واستضافت وزارة الدفاع التركية اجتماع اللجنة العسكرية الليبية المشتركة[22] (5+5)[23]، وأصبحت هذه العلاقات أكثر تطورا وانفتاحا بعد زيارة ابن خليفة حفتر لتركيا في يوليو 2024، وعقده عدة لقاءات مع مسئولين أتراك كان أهمها مع وزير الخارجية هاكان فيدان[24]، ورئيس أركان القوات البرية التركية سلجوق بيراكتار أوغلو مع صدام حفتر في 4 أبريل

---

[17] المركز العربي للدراسات والبحوث السياسية، تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل، 2020/1/7، متاح علي: https://www.dohainstitute.org/The-Growing-Turkish-Role-in-Libya-Background-and-Responses

[18] "بعد جولة تصويت حاسمة، فوز قائمة محمد المنفي وعبد الحميد الدبيبة بانتخابات المرحلة الانتقالية في ليبيا". www.aljazeera.net2021-02-05

[19] ليبيا.. مجلس النواب يسحب الثقة من حكومة الدبيبة، قناة الجزيرة، 10 فبراير 2022، متاح علي: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2015/2/23

[20] تركيا تعلن إعادة فتح قنصليتها في بنغازي، بوابة الوسط، 2025/2/10، متاح علي: https://alwasat.ly/news/libya/428828

[21] عودة الرحلات التركية إلى بنغازي بعد توقف أكثر من 10 سنوات، بوابة الوسط، 2025/1/14، متاح علي: https://alwasat.ly/news/libya/463832

[22] وزارة الدفاع التركية تستضيف اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5، متاح علي:https://alwasat.ly/news/libya/472379

[23] سميت اللجنة بهذا الاسم لأنها تتكون من 5 أعضاء من المؤسسة العسكرية في غرب ليبيا، و5 أعضاء يمثلون قائدِ قواتِ الشرق الليبي، خليفة حفتر، وقد تم تأسيسُها من اجل توحيد المؤسسة العسكرية الليبية، تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم لدى ليبيا، متاح علي: https://news.un.org/ar/story/2020/10/1064892

[24] الوزير فيدان يلتقي نجل حفتر، ما الذي تغير بين الشرق الليبي وتركيا؟ بوابة الوسط، متاح علي: https://alwasat.ly/news/libya/472379

2025[25] وتم خلال هذه اللقاءات توقيع العديد من عقودَ العمل مع شركات تركية لتنفيذ العديد من المشاريع في مجال المقاولات العامة والتجهيزات والبنية التحتية في مدن الشرق الليبي وكذلك في مجال التعاون العسكري واللوجستي.

أن التحول في السياسة الخارجية التركية لم يكن علي المستوي المحلي فقط (مع حكومة الشرق والجيش الليبي) بل كان هناك تحول علي المستوي الإقليمي أيضا، فبالرغم من الفتور والنفور والعداء الدبلوماسي بين تركيا ومصر ولسنوات عديدة، تحولت السياسة الخارجية التركية لتسلك أسلوب التقارب مع مصر وهي الحليف الرئيسي للجيش الليبي بقيادة حفتر، علي سبيل المثال تم التوقيع بين البلدين علي إعلان مشترك في 14 فبراير 2024 من اجل إعادة تشكيل اجتماعات مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى[26] خلال زيارة الرئيس التركي أردوغان إلى القاهرة[27]، ويهدف المجلس إلي توسيع التعاون في قضايا ذات أهمية إقليمية ودولية، مثل تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي، ومواجهة التحديات الإقليمية وخاصة الأزمة الليبية. السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا تتحول السياسة الخارجية التركية وتغيير في تعاملها مع أطراف الأزمة الليبية وكذلك مع الدول المجاورة وهذا ما ستحاول الدراسة الإجابة عليه في الفصل اللاحق.

الفصل الثاني: محددات التحول في السياسة الخارجية التركية وتداعياته علي الدولة الليبية

تبين لنا من خلال تحليل السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا منذ 2011 أنها لم تكن ثابتة بل تتحول وتتبدل من موقف إلي أخر، ففي حين أيدت الدولة التركية نظام ألقذافي في بداية الأحداث وعارضت التدخل الدولي بقيادة الناتو انحازت فيما بعد إلي مطالب الطرف الأخر واعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي وانضمت إلي التحالف الدولي ضد ألقذافي، كذلك تبين لنا أن توجه السياسة الخارجية التركية في دعم وحدة الشعب الليبي وحقه في الحرية والديمقراطية لم يدم طويلا فسرعان ما انحازت تركيا لطرف ضد أخر والذي كان له اثار سلبية علي وحدة الشعب الليبي وحقه في تقرير مصيره وتطلعاته للحرية والاستقرار والديمقراطية ثم بدأت في التقارب مع الطرف الأخر الذي كان يواجهها مباشرة في الميدان الإعلامي والعسكري وقد تبين لنا أيضا أن التحول في السياسة الخارجية التركية لم يكن علي المستوي الداخلي فقط بل علي المستوي الإقليمي والدولي ولعل تقاربها مع دولة مصر لخير دليل في هذا الشأن. من أجل تحليل وفهم الأسباب الرئيسية خلف هذا التحول المستمر في السياسة الخارجية التركية في تعاملها وتفاعلها مع أطراف الأزمة في ليبيا وأثاره علي حلها سيتم تقسيم هذا الفصل إلي مبحثين، في حين يتناول الأول المحددات التي تدفع وتوجه السياسة الخارجية التركية إلي التحول والتغير من موقف إلي أخر، يركز المبحث الثاني علي الآثار المترتبة للسياسة التركية البرغماتية علي الأزمة في ليبيا. تري الدراسة الحالية أن هناك محددات تحكم وتوجه السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا وأهمها ما يلي:

أولا: المحددات السياسية والإستراتيجية

تمتع تركيا بموقع جغرافي استراتيجي ممتاز فهي تقع بين قارتين كبيرتين (أسيا وأوروبا) وتطل علي البحرين المتوسط والأسود وتتحكم في بحر مرمره (البوسفور والدردنيل) ويبلغ عدد سكانها أكثر من 72 مليون نسمة وتكاد تحتكر أكثر الموارد أهمية في العالم ألا وهما الماء والغذاء (مزياني، 2016: ص277) وتمتاز بقربها من القارة الأفريقية والشرق الأوسط واللتين تعتبران من أكبر مصادر الطاقة والمواد الخام في العالم ومحط أنظار الطامعين والمستعمرين علي مر التاريخ. هذه البيئة الجغرافية والإستراتيجية ولدت لتركيا شعور دائم بالتهديد الداخلي والخارجي وبالتالي رأت تركيا ضرورة استغلال موقعها الجغرافي لبناء قوة إقليمية تمكنها من حماية

[25] صدام حفتر يلتقي رئيس أركان القوات البرية التركية في أنقرة، بوابة الوسط، متاح علي:
https://alwasat.ly/news/libya/472379

[26] الإعلان المشترك للاجتماع الأول لمجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بين مصر وتركيا، متاح علي:
https://www.sis.gov.eg/Story/279343/

[27] العلاقات المصرية التركية: زيارة أردوغان للقاهرة تطوي سنوات من القطيعة، متاح علي:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2015/2/23

أمنها القومي وتؤهلها للعب دور فعال علي الساحة العالمية وهذا ما أكد عليه احمد داوود أوغلوا وزير الخارجية التركي السابق في كتابه (العمق الاستراتيجي) بأن قيمة تركيا علي المستوي الإقليمي والدولي إنما تنبع من موقعها الجيو-إستراتيجي وعمقها التاريخي وعلى هذا الأساس فهي مطالبة بسياسة خارجية تهدف إلى تحقيق استقرار داخلي وإقليمي وبدون تحقق هذين العنصرين لن يتحقق الأمن القومي التركي (اوغلو، 2011: ص 39). من هنا سعت تركيا الحديثة لتبني مبدأ العمق الاستراتيجي في سياستها الخارجية لتتمكن من استعادة دورها التاريخي علي المستوي الإقليمي والدولي، وتعددت وتنوعت السياسات الخارجية التركية وأدواتها في التعامل مع أوروبا وروسيا ودول الشرق الأوسط والتي لا يسع المجال لذكرها وإنما سيتم التركيز علي تحليل سياستها الخارجية تجاه ليبيا بعد الأحداث في2011.

تتنوع المحددات السياسية والإستراتيجية التي ترسم وتوجه وتفسر التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا، أن التحول في موقف تركيا من مساند إلي نظام ألقذافي إلي مساندة للمعارضة والحملة الدولية بقيادة الناتو إنما يرجع إلي تخوف تركيا من أن العالم الغربي وبتمريره القرارين 1970[28] و 1973[29] بمقر الأمم المتحدة سيتمكن من إسقاط النظام ويستعيدوا نفوذهم التقليدي في ليبيا وخاصة فرنسا وسوف تكون تركيا الخاسر الوحيد لليبيا وموقعها الاستراتيجي ومواردها الاقتصادية. لذلك رأت تركيا ضرورة الخروج من العزلة الدولية المتوقعة بعد سقوط النظام والاتساق مع الدول الغربية تحت قيادة الناتو والمحافظة علي مكانتها السياسية والإستراتيجية كعضو مهم في الحلف وضمان المشاركة في التدخل في ليبيا وحماية استثماراتها الاقتصادية.

فيما يتعلق بالدعم السياسي والعسكري التركي لحكومة الوفاق وخاصة في حروبها ضد الطرف الأخر بقيادة خليفة حفتر فتحكمه محددات مختلفة لعل أهمها التحالف المصري اليوناني القبرصي والإسرائيلي فيما يتعلق بحقوق الاستثمار والتنقيب في مناطق شرق المتوسط و الذي تعتبره تركيا محاولة لتطويقها وحرمانها من مصادر الطاقة في هذه المنطقة المميزة استراتيجيا واقتصاديا ولقد وجدت تركيا ضالتها في هجوم حفتر في 2019 لتربط دعمها مع حكومة الوفاق الضعيفة لتوقيع اتفاقية بحرية وأخري أمنية كرد فعل لإنشاء (منتدى غاز شرق المتوسط الذي أنشأته الدول المذكورة أعلاه[30]. في الحقيقة، تسعي تركيا من خلال اتفاقيتها مع حكومة الوفاق إلي تامين مصالحها الإستراتيجية المتمثلة في السيطرة علي مصادر الطاقة من ناحية وفي كسب أوراق قوة وضغط علي الأطراف المتنافسة من ناحية أخري، علي سبيل المثال يساعد الحضور التركي في ليبيا التأثير والمساومة في قضايا أخري مثل سوريا والعراق وقضايا الهجرة والأمن.

أن الأهمية الجيوسياسية لموقع ليبيا باعتبارها محطة اتصال بين الوطن العربي وأفريقيا وأوروبا وتوافر مصادر الطاقة فيها[31] جعلها عرضة للتنافس بين القوي الإقليمية للسيطرة عليها و هذا ما يؤكده العديد من المحليين الدين يعتبرون من يسيطر علي ليبيا يمكنه أن يهدد امن واستقرار الدول أو الأقاليم المجاورة Zifcak, 2012: p10 (and Anderson, 2015). من خلال هذا المنظور، فان التدخل العسكري التركي المباشر في ليبيا لم يكن غريبا أو مفاجئا كما انه لا يعتبر عملا عدائيا ضد الليبيين بقدر ما هو عملا استباقيا ووقائيا لحماية مصالح تركيا السياسية والإستراتيجية وبغض النظر عن اثأر هذا التدخل علي مصالح ليبيا وأمنها القومي.

ثانيا: المحددات الاقتصادية

---

[28] قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1970 (26 فبراير 2011) وثيقة الأمم المتحدة S/RES/1970. متاح على (https://www.undocs.org/S/RES/1970%20(2011).

[29] قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، رقم 1973 (2011) [بشأن الحالة في الجماهيرية العربية الليبية]، 17 مارس 2011، S/RES/1973(2011)، متاح على: https://www.un.org/securitycouncil/s/res/1973-%282011%29.

[30] تم الإعلان عن تأسيسه في يناير 2019 ومقره القاهرة ويضم في عضويته سبع دول هي مصر والأردن وإسرائيل وقبرص (الرومية) واليونان وإيطاليا وفلسطين. متوفر علي: https://www.aa.com.tr/ar/

[31] قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل 2019" IMF.org. صندوق النقد الدولي. متاح على: https://www.imf.org/en/Publications/SPROLLs/world-economic-outlook-databases

بالرغم من أن المحددات السياسية والأمنية تلعب دورا كبيرا في رسم وتحديد السياسة الخارجية التركية إلا أن هناك محددات قوية أخري مثل العامل الاقتصادي والذي يمثل أهمية خاصة لصانع القرار التركي باعتبار أن التنمية والتطور الاقتصادي عوامل مهمة ليس فقط علي المستوي الداخلي بل أيضا للعب دور فعال علي المستوي الخارجي وبالتالي تعتبر المحددات الاقتصادية سببا أخر للتواجد التركي في ليبيا. تجدر الإشارة إلي أن العلاقة الاقتصادية بين تركيا وليبيا كانت قوية في عهد النظام السابق حيث تم التوقيع علي عدة مشاريع اقتصادية مختلفة بين البلدين في سبعينات القرن الماضي وبلغ عدد العاملين الأتراك في عام 1976 إلي حوالي 60 ألف عامل خاصة في مجال البناء (حامد، 2021: ص97). تطورت هذه الشراكة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين حيث وصلت تركيا إلي ثاني دولة بعد الصين في مجال البناء بعد أن امتلكت الشركات التركية 304 عقدا تجاريا للأعمار والبناء ووصل عدد العمال الأتراك في ليبيا إلي أكثر 30 ألف عامل قبل أحداث 2011 (عدوان أركانو، فياض جابر،2020: ص662) ووصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2010 إلي 10 مليار دولار (الرنتيسي، 2019) في حين بلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات التركية في ليبيا 100 مليار دولار(الشيخ، 2020: ص5). بعد التوقيع علي الاتفاقية الأمنية البحرية مع حكومة الوفاق في 27 نوفمبر 1919 عادت تركيا وبقوة في تنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية في ليبيا والتي بلغت حوالي 2.4 مليار دولار في عام 2020[32] وقد أشار رئيس حكومة الوفاق فائز السراج إلي هذه العودة القوية للشركات التركية وأكد أن تطور مستوي العلاقات السياسية بين البلدين فتح الباب واسعا للشركات التركية لإطلاق المشاريع في ليبيا وزاد من حركة المبادلات التجارية بين البلدين (مليتي، 2018: ص5) وهذا ما أكدته دراسات معهد الإحصاء التركي بان حجم الصادرات التركية إلي ليبيا في ارتفاع مستمر منذ 2019، علي سبيل المثال ارتفع حجم الصادرات التركية إلي ليبيا من 99.56 مليون دولار في أغسطس 2020 إلي 143.99 مليون دولار في سبتمبر من نفس العام أي أن هذه الزيادة الكبيرة حدثت خلال شهر واحد[33]. وبالفعل فقد ارتفعت صادرات تركيا إلي ليبيا بشكل كبير ليصل إلي أكثر من 5 مليار دولار في عام 2024 حسب ما صرح به رئيس مجلس الأعمال التركي - الليبي، مرتضى قرنفل، والذي توقع ارتفاع حجم التجارة المتبادلة بين ليبيا وتركيا إلى 15 مليون دولار في المستقبل القريب[34]، هذه الأرباح الهائلة التي تجنيها تركيا من ليبيا تفسر لنا لماذا سعت تركيا للتدخل العسكري الأخير في ليبيا ولماذا تتغير سياستها باستمرار. أن هدف تركيا هو حماية مصالحها الاقتصادية والبحث والتنقيب عن النفط والغاز في البر والبحر الليبيين و تعتبر الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعتها مع حكومة الوفاق بمثابة قوة ضغط تستطيع تركيا من خلالها أن تضغط علي الدول التي تحاول أبعاد تركيا عن منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وعن ليبيا بشكل خاص.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن مخاوف تركيا من خسارة الاستثمارات الاقتصادية الكبيرة في ليبيا كانت ولازالت احد أهم المحددات التي تحدد وترسم وتوجه السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا وهي التي أجبرت تركيا علي تغيير سياستها من مؤيد لنظام ألقذافي إلي مساندة خصومه في 2011 وكذلك كانت احد المحددات وراء التدخل العسكري التركي لمساندة حكومة السراج في الغرب الليبي ضد الحكومة والجيش في الشرق الليبي في 2019-2020 وكذلك كانت وراء التغير الراهن في سياسة تركيا الخارجية من خلال التقارب مع الحكومة في الشرق الليبي وجيشها بقيادة حفتر. تعكس لنا هذه الدينامية في السياسة الخارجية التركية أن المصلحة الاقتصادية للدولة هي المحرك الأساسي لسياستها الخارجية وهنا يبدوا واضحا تحقق الفرضية التي تم أثارتها في منهجية الدراسة وهي أن الدول القومية تسعي إلي أن تمتلك القوة وتستعملها لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية وعندما يكون أمنها القومي في خطر كما يدعي مفكرين النظرية الواقعية وهذا ما يفسر سلوك

[32] حول المصالح الاقتصادية التركية في ليبيا انظر، حامد عبدالله الزروق (2021). محددات وقضايا العلاقات الليبية التركية، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، متاح علي https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/johs

[33] معهد الإحصاء التركي (TURKSTAT)،متاح علي: https://www.tuik.gov.tr/Home/Index

[34] رئيس مجلس الأعمال التركي – الليبي يتوقع ارتفاع حجم التجارة بين البلدين إلى 15 مليار دولار،بوابة الوسط، 2025/5/16، متاح علي: https://alwasat.ly/news/libya/407261

السياسة الخارجية التركية التي رأينا كيف تتحول وتتبدل من اجل تحقيق مصالحها ودون مراعاة الآثار السلبية علي الطرف أو الأطراف ألآخري.

ثالثا: المحددات الأيديولوجية

لا تقتصر محددات السياسة الخارجية لمعظم الدول علي تحقيق الأهداف السياسية والإستراتيجية والاقتصادية بل أن هناك أهداف أيديولوجية أيضا تسعي الدول إلي تحقيقها ويبدو جليا أن تركيا رأت أن تدخلها العسكري في ليبيا قد يمكنها من اكتساب قوة ونفوذ ليس فقط لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية بل أيضا لنشر أيديولوجيتها الخاصة من خلال إعادة إحياء أمجاد الإمبراطورية العثمانية. بعد سيطرة حزب العدالة والبناء علي مقاليد السلطة في تركيا في 2002، عملت تركيا علي الساحة الدولية تحت شعار العثمانيون الجدد وذلك لإعادة مجد وعظمة الدولة العثمانية (كيحال صبرينة وحكيم غريب، 2021: ص339)، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال تحليل السياسة الخارجية التركية وكيف أنها سعت إلي ترسيخ وتوطيد أفكارها الإيديولوجية من خلال دعم حركة الإخوان المسلمين وتمكينها من الوصول إلي سدة السلطة والحكم ليس في ليبيا فقط بل أيضا في مصر وتونس والمغرب وحتى الجزائر وتجدر الإشارة إلي أن هناك ارتباط وثيق بين القوي الإسلامية في ليبيا وغيرها في الدول المذكورة أعلاه، وبشكل أكثر دقة فان تيار الإخوان المسلمين في ليبيا ما هو إلا امتداد إقليمي لهذه الحركة في الدول ألآخري (مي، 2018: ص16 و محمد، 2019: ص88). حاولت تركيا استغلال هذا الترابط ودعم التيار الإسلامي في ليبيا من خلال التدخل عسكريا في ليبيا ومنع حفتر من محاولة القضاء علي هذا التيار والاستحواذ علي السلطة في ليبيا علما بان حفتر برر هجومه بأنه لن يسمح بأخونة ليبيا وجعلها امتداد للنفوذ التركي في المنطقة. إذا فالمحدد الإيديولوجي وفقا للتدخل التركي في ليبيا يشير إلي محاولة حزب العدالة والبناء الذي تربطه علاقات قوية مع حركات الإخوان المسلمين إلي تمكينهم من السلطة ومن ثم أن تقود تركيا العالم الإسلامي من خلال حكومات موالية لهم وتحقق أهدافها الإيديولوجية والجيوسياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أحمد، 2021: ص7). لقد كانت ليبيا احد المستعمرات العثمانية لأكثر من أربع قرون وبالتالي فان التدخل العسكري التركي والسيطرة علي ليبيا خطوة مهمة لإحياء العثمانية الجديدة وتحقيق وحماية المصالح التركية الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية.

المبحث الثاني: انعكاسات وتداعيات التدخل التركي في ليبيا

أن ظاهرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول ليست ظاهرة حديثة، فقد صاحبت تطور العلاقات الدولية علي مر التاريخ القديم والحديث والمعاصر وتنامت وتطورت طبيعة التدخل الخارجي وأدواته وأشكاله عبر الزمن من الغزو إلي الاستعمار إلي الوصاية والانتداب ثم إلي التدخل لأسباب إنسانية، ومما لاشك فيه أن هذا التنامي والتطور والتنوع في أسباب وأشكال التدخل الخارجي عبر التاريخ أمر مخطط له من قبل الدول القوية لتهيئة الظروف السياسية والاقتصادية والإنسانية التي تتيح لها التدخل لتحقيق أهدافها الإستراتيجية ونهب وتدمير واستغلال الدول الأخرى وكما تبين لنا في المبحث السابق، فان التدخل التركي في ليبيا كان يهدف إلي تحقيق مصالح تركيا السياسية والإستراتيجية والاقتصادية والإيديولوجية وبالتالي فان هذا التدخل مثله في ذلك مثل التدخلات الأخرى له اثأر وتداعيات سلبية أدت إلي تفاقم الصراع الليبي وإطالة أمده ومن أهمها ما يلي:

أولا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية

في حين حقق التدخل التركي في ليبيا مكاسب اقتصادية كبيرة خاصة بعد توقيع اتفاقية الحدود البحرية وتوقيع عقود الاستثمار وإعادة البناء وارتفاع معدل الصادرات التركية إلي ليبيا بشكل كبير والذي أدي بدوره إلي انتعاش الاقتصاد التركي (أحمد القرني، 2021: ص15)، كانت المكاسب الاقتصادية الليبية ضئيلة بل وتعرض الاقتصاد الليبي إلي اثأر سلبية بعد التدخل التركي أدت إلي تفاقم الصراع وزاد من صعوبة التسوية السياسية. في الحقيقة، أدي التدخل التركي إلي تغليب الحلول العسكرية علي الحلول السياسية والذي بدوره جعل أطراف الصراع

يبحثون عن ممولين لحربهم من اجل القضاء علي الطرف الأخر مما فتح الباب علي مصراعيه لتدخلات إقليمية ودولية أخري كما أدي إلي استنزاف ثروات البلاد في الصراع بين أبناء البلد الواحد والذي انعكس سلبا علي تدهور الاقتصاد المنهك أصلا قبل التدخل التركي. هذه الخسائر تم تأكيدها في العديد من التقارير الصادرة من الأمم المتحدة حيث أشارت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في تقريرها الصادر في 5 ديسمبر 2020 أن تفاقم الصراع بعد التدخل التركي أدي إلي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لليبيا وتراجعت معدلات الاستثمار فيها وتدهور مستوي المعيشة للسكان[35]. بشكل متوازي، أشار تقرير مجلة التلغراف البريطانية إلي تدهور الاقتصاد الليبي الذي أصبح الاسواء علي مستوي العالم نتيجة تحول معظم موارد ليبيا إلي تركيا[36]. في نفس السياق، أفادت وكالة بلوم برج الأمريكية في اكتوبر 2022 أن تركيا باعت نحو 22.3 طن ذهب في الربع الثالث من عام 2020، للمرة الأولى في 13 عاما، استولت عليها من ليبيا، بحسب المتحدث الرسمي باسم حزب الشعب الجمهوري التركي فايق أوزتراك[37]. أن التقارير عن الأرباح الاقتصادية لتركيا في ليبيا واستغلال مواردها البحرية والنفطية والطبيعية وأصولها المالية وكيف أدي ذلك إلي تدهور الاقتصاد الليبي وتدني مستوي المعيشة للسكان كثيرة جدا ولا يمكن تناولها جميعا في هذه الدراسة التي تحاول أن تؤكد نتائجها من خلال الإشارة إلي بعض هذه التقارير الصادرة من ليبيا وخارجها والتي تثبت أن الأرباح الاقتصادية التي حققتها تركيا كانت علي حساب تدهور الاقتصاد الليبي وتدني مستوي المعيشة لليبيين.

ثانيا: الآثار السياسية والأمنية

أن أي شكل من أشكال الدعم الإقليمي أو الدولي لأحدي أطراف الصراع ضد الطرف الأخر في أي نزاع يؤدي دون شك إلي عرقلة التسوية السياسية وتغليب المواجهة العسكرية التي غالبا ما تخلف خسائر مادية وبشرية. هذا ما حدث في ليبيا بالفعل حيث قامت تركيا بتقديم كافة أشكال الدعم لحكومة الوفاق الوطني في الغرب الليبي ضد الحكومة الليبية في الشرق والقوات الليبية بقيادة خليفة حفتر مثل إرسال الخبراء العسكريين والطائرات بدون طيار ومنظومات الدفاع الجوي، والأسواء من ذلك، أنها جلبت الآلف المقاتلين السوريين جوا وتم توزيعهم علي محاور القتال حول العاصمة طرابلس[38] مما أدي في نهاية المطاف إلي تغيير موازين القوي علي الأرض[39]. هذا الدعم غير المحدود أدي إلي زيادة حالة الانقسام والهوة السياسية بين الإطراف المتصارعة لدرجة انه لم يعد أي طرف قادرا علي تقبل الطرف الأخر بل يرغب في إقصائه أو إنهائه بكافة الوسائل. والأكثر خطورة من ذلك، أن الانقسام السياسي انعكس سلبا علي التوافق الاجتماعي في المجتمع الليبي حيث انقسم الشعب بين مؤيد ومعارض لهدا الطرف أو ذاك مما زاد من حدة الشرخ الاجتماعي وبدأت ملامح تقسيم الدولة الليبية تلوح في الأفق في حين حققت تركيا وغيرها من المتدخلين مليارات الدولارات من خلال بيع السلاح والسيطرة علي مقدرات الدولة الاقتصادية. من الآثار السياسية الناجمة علي التدخل التركي هو أن انقسام الدولة ومؤسساتها وخاصة الجيش والأمن والشرطة مما جعل الحدود الليبية مفتوحة علي مصراعيها وأصبحت البلاد سوقا مفتوحا لتهريب البضائع

---

[35] تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 5 ديسمبر، 2020 (الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا) متاح علي: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/executive-summary/economic-cost-libyan-conflict-summary-arabic_2.pdf

[36] No deal, Libya's parliament votes against Turkey's involvement, 5 April, 2021, The Daily Telegraph. Available at: https://www.telegraph.co.uk/.

[37] CHP Spokesman: Turkey Imported $576bn Worth of Gold in 7 months, Libyan Review, 4, 2025> Available at: https://libyareview.com/6371/chp-spokesman-turkey-imported-576bn-worth-of-gold-in-7-months/ . See also, Libya Arrests Customs Officers for Smuggling $2 Billion of Gold,2024, Bloomberg Agency. Available at: https://www.bloomberg.com/news/articles/2024-05-14/libya-arrests-customs-officers-for-smuggling-2-billion-of-gold.

[38] تركيا أرسلت اكثر من 17 ألف مرتزق سوري إلى ليبيا، قناة العربية، متاح علي: https://www.alarabiya.net/north-africa/2020/08/01

[39] تجدر الإشارة إلي أن الحكومة الليبية في الشرق والقوات الليبية بقيادة خليفة حفتر تلقت دعما من دول أخري مثل مصر والسعودية والأمارات وروسيا ولكن سيتم التركيز علي الدعم التركي باعتباره موضوع الدراسة.

والوقود والمخدرات والسلاح وتهريب البشر وفتح الباب لتنامي الجماعات الإرهابية والمتطرفة وازدياد أعداد المهاجرين غير الشرعيين الدين تجاوز عددهم المليون في عام 2022 حسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة[40]. هدا التدفق الكبير للمهاجرين غير القانونيين ومن جنسيات وثقافات مختلفة كان له اثر كبير في الإخلال بالتوازن الديموغرافي للسكان وانهيار اقتصاد الدولة وتهديد أمنها القومي (مطاوع، 2015:ص22). بالإضافة إلي ذلك، أدي التدخل التركي إلي انهيار مقومات السيادة في ليبيا حيث تدخلت أطراف إقليمية ودولية أخري في ليبيا من اجل دعم احد أطراف النزاع وذلك وفقا لمصالحهم الاقتصادية والإستراتيجية.

وللأسف هذا ما حدث علي الأرض، حيث تحولت ليبيا إلي ساحة معركة مفتوحة لأطراف عديدة دولية وإقليمية تقوم بجلب الأسلحة الخفيفة والثقيلة والمرتزقة دون حسيب أو رقيب وعلي مراء ومسمع الأمم المتحدة التي أعطت الشرعية للتدخل في ليبيا في 2011 من خلال القرار (1970) و القرار (1973) المشار إليهما أنفا بالتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث أجاز القرارين المذكورين استخدام "جميع التدابير الضرورية"، والتي تُفهم وتفسر عموما على أنها تعطي الضوء الأخضر لاستخدام القوة العسكرية ضد قوات نظام ألقذافي. ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف الدول الإقليمية والدولية في التدخل في ليبيا خاصة بعد التدخل التركي وهو ما عرقل تسوية النزاع وأطال أمد الأزمة. هذه الحجة تم تأكيدها في التقرير الميداني للممثلة الخاصة للامين العام للأمم المتحدة ستيفاني وليامز في 20 سبتمبر 2020[41] الذي أكد أن تركيا وغيرها من الدول استمروا في انتهاك وخرق السيادة الليبية منذ سقوط النظام في 2011، وخاصة بعد التدخل العسكري التركي منذ 2019 حيث يشير التقرير إلي هبوط حوالي 70 رحلة جوية تحمل إمدادات ومعدات عسكرية إلي المطارات في المنطقة الشرقية من دول متورطة في الصراع لدعم الجيش الليبي في حين هبطت 30 رحلة مماثلة في مطارات مختلفة في المنطقة الغربية لدعم حكومة الوفاق، أضاف التقرير أن خمس سفن شحن تحمل معدات عسكرية رست في موانى المنطقة الشرقية في حين أن تسع سفن شحن رست في موانى المنطقة الغربية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد حيث قامت تركيا وبعض المتدخلين الآخرين بتأمين مواردها وأصولها المادية العسكرية والبشرية في قواعد عسكرية مختلفة في شرق وغرب البلاد وقامت بتجنيد ألاف المرتزقة من دول متعددة مثل سوريا وتشاد والنيجر والسودان وروسيا وتم توزيعهم علي جبهات القتال والمقرات العسكرية[42].

تجدر الإشارة هنا إلي أن الدول المتدخلة في ليبيا لم تخرق السيادة الوطنية الليبية فحسب بل ضربت بعرض الحائط كل القوانين والمعاهدات والمواثيق الإقليمية والدولية الموقع عليها سواء علي المستوي الإقليمي أو الدولي في إطار الأمم المتحدة والكارثة أن بعض الدول المتدخلة مثل فرنسا وروسيا وأمريكا هم أعضاء دائمين في مجلس الأمن الدولي. من خلال هذا المنظور يمكننا القول أن مبادئ القانون الدولي الواردة في مواثيق المنظمات الإقليمية أو الدولية مثل ميثاق الأمم المتحدة لا تساوي الحبر الذي كتبت به وإلا لماذا لم يتم احترام سيادة الدولة الليبية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وهي من أهم مبادئ القانون الدولي كما ورد في معاهدة وستفاليا التي تعتبر المرجع القانوني وأساس النظام الدولي المعاصر[43]. في الحقيقة، لقد تجاوزت الدول المتدخلة في ليبيا ما نصت عليه المادة 2 (1) والمادة 2 (7) من ميثاق الأمم المتحدة[44] والمادة (5) من ميثاق جامعة الدول العربية[45]

---

[40] تقرير المنظمة الدولية للهجرة حول المهاجرين في ليبيا، مايو، يونيو 2022، متاح علي:
https://dtm.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1461/files/reports/DTM_R42_Migrant_Report_Arabic_v2.pdf

[41] إحاطة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة، ستيفاني وليامز، أمام مجلس الأمن، متاح علي:
https://unsmil.unmissions.org/ar

[42] انظر علي سبيل المثال: BBC، (2017). 1000 مرتزقة من "فاغنر" للمشاركة في العمليات العسكرية في ليبيا متوفر علي، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58157408 . ايضا، تركيا أرسلت نحو 17 ألف مرتزق إلى ليبيا، قناة العربية،متاح علي: https://www.alarabiya.net/north-africa/2020/08/01

[43] يرجع النظام القانوني الدولي الحديث والمعاصر للدول ذات السيادة إلى معاهدة ويستفاليا (24 أكتوبر 1648)، التي أكدت علي المساواة بين الدول واستقلالها، انظر معاهدة ويستفاليا، متاح علي.http://avalon.law.yale.edu/17th_century/westphal.asp
لم يتم تبني هذه المبادئ في قارة أوروبا فحسب بل أيضًا في أجزاء أخرى من العالم منذ القرن السابع عشر حتى ألان.

[44] المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، متاح على: https://www.un.org/en/documents/charter/chapter1.shtml

والمادة (3) من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والمادة (4) من الإعلان التأسيسي للاتحاد الأفريقي على أن الدول الأعضاء تؤكد وتعلن رسميًا تمسكها بمبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية لكل دولة ولحقها غير القابل للتصرف في وضع مستقل[46]. لقد تدخلت تركيا وغيرها من الدول وبشكل سافر ليس فقط في دعم أطراف النزاع وعرقلة التسوية السياسية في ليبيا بل أيضا في استغلال واستنزاف الموارد الاقتصادية والبشرية في البلاد دون أي تقدير أو احترام للمواثيق والقوانين الدولية وهذا ما يؤكد لنا صدق الفرضية التي تم إثارتها في منهجية الدراسة وهي أن محددات وتفسيرات النظرية الواقعية هي الأقرب والأنسب لتحليل وتفسير سلوك السياسة الخارجية للدول علي الساحة الدولية حيث يرى الباحثون الواقعيون مثل Grieco, 1988 and Mearsheimer, 2001 أن السلوك الخارجي للدول القومية يهدف إلي تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية والإستراتيجية والإيديولوجية دون ادني اعتبار للإطراف المتضررة أو احترام قواعد القانوني الدولي العام أو المواثيق الإقليمية أو الدولية ومن هنا فان المؤسسات الإقليمية والدولية ما هي في الواقع إلا امتداد وانعكاس لتوزيع القوة في العالم بناءً على حسابات المصالح الوطنية للدول الكبرى، وليس لها أي تأثير مستقل على سلوك الدول القوية.

الخاتمة

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن السياسة الخارجية التركية ليست ثابتة وإنما تتحول وتتغير وتعبر عن سياسة واقعية برغماتية حيث جعلت المصالح الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية للدولة التركية مرتكزا جوهريا لها، هذه النتيجة تم استخلاصها من خلال تحليل موقف التركي من الأزمة الليبية منذ 2011 وحتى الوقت الراهن والذي بين كيف أيدت الدولة التركية نظام ألقذافي في بداية الأحداث وعارضت التدخل الدولي بقيادة الناتو ثم انحازت فيما بعد إلي مطالب الطرف الأخر وانضمت إلي التحالف الدولي ضد ألقذافي، كذلك تبين لنا أن توجه السياسة الخارجية التركية في دعم وحدة الشعب الليبي وحقه في الحرية والديمقراطية لم يستمر فسرعان ما انحازت تركيا لطرف ضد أخر والذي كان له عواقب وخيمة علي وحدة الشعب الليبي وتطلعاته للحرية والاستقرار والديمقراطية ثم بدأت في التقارب مع الطرف الأخر الذي كان عدوها في الميدان الإعلامي والعسكري وقد تبين لنا أيضا أن التحول في السياسة الخارجية التركية لم يكن علي المستوي الداخلي فقط بل علي المستوي الإقليمي والدولي ولعل تقاربها مع دولة مصر لخير دليل في هذا الشأن. وقد تبين لنا أن هذا التحول في السياسة الخارجية التركية تحكمه وتوجهه محددات اقتصادية وسياسية وإستراتيجية وأيديولوجية وليس له علاقة بالتعاون والشراكة بين الدول.

استنتجت الدراسة أيضا أن التدخل التركي في ليبيا كان له أثار كارثية علي الاقتصاد الليبي وعلي التجانس السياسي والاجتماعي الليبي وأدي في نهاية المطاف إلي تعقيد تسوية الأزمة الليبية وإطالة أمدها ليس فقط من خلال تبني أسلوب الدينامية السياسية في صنع وتوجيه السياسة الخارجية التركية في تعاملها مع الأزمة الليبية بل أيضا من خلال فتح الباب علي مصراعيه أمام تدخل قوي إقليمية ودولية أخري الأمر الذي حول ليبيا إلي ساحة معركة مفتوحة لأطراف عديدة دولية وإقليمية تقوم بجلب الأسلحة الخفيفة والثقيلة والمرتزقة مما شكل تهديدا خطيرا علي وحدة وسلامة وحدود وسيادة الدولة الليبية وادي إلي تعقيد الأزمة وإطالة أمدها من خلال تغليب الحل العسكري علي التسوية السياسية.

من خلال النتائج السابقة يمكننا القول انه تم اختبار صدق الفرضيات المثارة في بداية الدراسة وأهمها أن السياسة الخارجية التركية تتحول وتتغير وفق مصالحها دون أي اعتبار للتداعيات والانعكاسات السلبية علي الاستقرار

---

[45] المادة 5 من ميثاق جامعة الدول العربية، متاح علي: https://lawsociety.ly/convention/

[46] هذه المبادئ تعتبر الأساس القانوني المعتاد والمعمول به في كل مواثيق المنظمات الإقليمية والدولية مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية سابقا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية ورابطة دول جنوب شرق آسيا.

السياسي والاقتصادي في ليبيا وبالتالي فهي ترتكز علي مجموعة من المحددات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية والأيديولوجية ولا علاقة لها بالتعاون والتكامل الاقتصادي والاستراتيجي آو العلاقة التاريخية بين دولتين مسلمتين ومن هنا فان السياسة الخارجية التركية في ليبيا تعكس النسق الفكري والإيديولوجي والتوسعي لحزب العدالة والبناء. تعكس لنا هذه النتائج من ناحية أخري صدق المقاربة النظرية التي تم طرحها في منهجية الدراسة وهي أن محددات وتفسيرات أصحاب المدرسة الواقعية هي الأقرب والأنسب لتحليل وتفسير سلوك السياسة الخارجية للدول حيث تبين من خلال الدراسة أن السلوك الخارجي للدول يهدف إلي تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية والإستراتيجية والإيديولوجية دون ادني اعتبار للإطراف المتضررة أو احترام قواعد القانوني الدولي العام أو المواثيق الإقليمية أو الدولية وبالتالي فان المنظمات الإقليمية والدولية ما هي في الواقع إلا امتداد وانعكاس لتوزيع القوة في العالم بناءً على حسابات المصالح الوطنية والإستراتيجية للدول الكبرى، وليس لها أي تأثير مستقل على سلوك الدول القوية.

تعكس لنا النتائج أعلاه حقيقة مفادها أن تركيا هي الرابح الأكبر وأن ليبيا هي الخاسر الأكبر علي جميع الأصعدة والذي يعكس بدوره الضرورة الملحة للبحث عن حلول واستراتيجيات للخروج من الوضع الراهن الذي بات يهدد كيان الدولة الليبية وأمنها القومي، هذه المسئولية التاريخية لإنقاذ ليبيا تقع علي عاتق الباحثين الأكاديميين والنخب السياسية وصناع القرار في ليبيا بشكل خاص وعلي كافة مكونات الشعب الليبي بشكل عام وكنتيجة لحقيقة أن المجال في الدراسة الحالية لا يسع لطرح ومناقشة الحلول والاستراتيجيات الممكنة فان الدراسة حاولت توضيح الحقائق والحلول الممكنة في التوصيات أدناه والتي بدون شك جديرة بالبحث والتحليل في دراسات منفصلة ومتصلة بنتائج هذه الدراسة وهذا ما يسعي الباحث في تحقيقه في المستقبل.

التوصيات

من خلال النتائج التي تمت مناقشتها في الخاتمة يمكننا أن نسوق التوصيات الآتية:

1- أن السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا متناقضة وليست ثابتة وتتحول وتتغير وفقا لمصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية والإستراتيجية والإيديولوجية دون أدني اعتبار للآثار المحتملة علي الدولة الليبية
2- لقد أدي التدخل التركي إلي فتح الباب علي مصراعيه لتدخل دول إقليمية ودولية أخري مما حول ليبيا إلي ساحة حرب والذي أدي إلي تعقيد الأزمة وإطالة أمدها من خلال تغليب الحل العسكري علي التسوية السياسية.
3- السرعة في تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية من اجل سد الفراغ الدستوري والمؤسساتي وتكوين منظومة سياسية متكاملة ومتماسكة تنهي حالة الانقسام السياسي وتوحيد المؤسسة العسكرية والأمنية حتى تستطيع الدولة الليبية اتخاذ القرارات التي تتوافق مع أهدافها ومصالحها الاقتصادية والإستراتيجية وتحافظ علي الهوية الليبية وعن موارد الدولة وسيادتها وأمنها القومي دون أي تأثير أو أملاءات من الخارج.
4- يجب توعية الشعب الليبي بكافة أطيافه من خلال استخدام كافة وسائل الإعلام المتاحة حول الأخطار والتهديدات التي يتعرض لها من جراء التدخل التركي وغيره في الشئون الداخلية للبلاد.
5- يجب علي النخب الحاكمة أن تندد بالتدخل التركي في ليبيا وغيره من القوي الإقليمية والدولية وطرح القضية في المؤسسات الإقليمية والدولية مثل جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والمطالبة بوقف التدخلات الخارجية وخاصة من تركيا والتي تسعي إلي تحقيق أهدافها الوطنية وكانت ولازالت سببا مباشرا في إطالة أمد الأزمة الليبية وتعقيد حلها.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- أحمد القرني (2021). النفوذ التركي في الأزمة الليبية: التداعيات السياسية والأمنية"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، السعودية.
2- احمد داوود أوغلوا (2010)، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الإقليمية، الطبعة الأولي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.
3- احمد رسلان (1977). مفهوم الأمن القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،.
4- أحمد علي ،محمد شاكر وعبد العال عبد الرحمن (2024). أثر التدخل التركي في المنطقة العربية على الأمن القومي العربي: دراسة حالة الفترة من 2011-2022، مجلة كلية السياسة والاقتصاد – العدد 22.
5- أركان إبراهيم عدوان، مصطفى جابر فياض (2020)."محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 1، جامعة الأنبار، العراق.
6- توركماني حسن ،(2004). الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين،دمشق، الأولى للنشر والتوزيع
7- جباره، تيسير (2015). تاريخ الدولة العثمانية (1280_1924)، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.
8- حامد، الزروق (2021). محددات وقضايا العلاقات الليبية التركية، جامعة سبها للعلوم الإنسانية (90-100).
9- حمد عبد الحفيظ الشيخ (2020). التدخل العسكري التركي في ليبيا وانعكاساته إقليمياً ودولياً، مجلة شؤون عربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، العدد 184.
10- خالد عبد العظيم (2012)، العثمانية الجديدة، الدور التركي في المنطقة العربية، مركز بلادي للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العراق.
11- خلود محمد خميس (2018). السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية بعد التغيير، دراسة في الأهداف والوسائل، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية،العدد : الثاني المجلد: التاسع، جامعة القادسية.
12- رضا هلال (1999). السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، دار الشروق، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
13- كيحال صبرينة، حكيم غريب (2021). "التدخل التركي في ليبيا: كولونيالية جديدة أم تعاون اقتصادي"، مجلة السياسة العالمية، الجزائر، مخبر الدراسات السياسية والدولية بجامعة امحمد بوقرة - بومرداس، المجلد5، العدد 3.
14- محمد السيد سليم (1998)، تحليل السياسة الخارجية، مطبعة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، جمهورية مصر العربية
15- محمد سمير الرنتيسي (2019). ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معدلات البر والبحر، مركز الجزيرة للدراسات، 2019/12/12، متوفر على الرابط https://bit.ly/3fwBRNI :
16- محمد عبد الحفيظ الشيخ (2020)، تطورات الوضع الليبي سياسياً وعسكرياً وانعكاساته إقليمياً على ضفتي المتوسط، مجلة شئون عربية،العدد181.
17- محمد مطاوع (2015). الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 431.
18- مزياني فيروز (2016). النموذج التنموي التركي: التكامل بين المفهوم الشامل للتنمية والمفهوم التنموي للعدالة الاجتماعية المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 18، 276-295.
19- مزياني فيروز (2016). النموذج التنموي التركي: التكامل بين المفهوم الشامل للتنمية والمفهوم التنموي للعدالة الاجتماعية المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 18، 276-295.

20-منور ميلتي (2018) محركات التغلغل التركي في ليبيا مجلة المرصد، العدد 30، الخميس 24 /2028/5.
21-مي عبد الفتاح (2018). نشأة جماعة الاخوان المسلمين وعلاقتها ببعض نظم الحكم في مصر، قراءة سوسيولوجية، مجلة البحث العلمي في الآداب العدد التاسع عشر لسنة، جامعة عين شمس.
22-نورالدين محمد (2011)، تركيا والثورات العربية: هل هي ميكيافلية جديدة؟، بيروت، لبنان، متاح علي:https://www.swissinfo.ch/ara/
23- هدير أحمد فؤاد (2025) نشأة الأحزاب السياسية وتطورها في تركيا حزب العدالة والتنمية نموذجًا، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، المجلد 32، العدد 2 يناير 2025، الصفحة 232-257.
24-وليد الصديق (2017). مفاهيم أولية في السياسة الخارجية التركية،مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولي، عمان، الأردن.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

1- Anderson, J. (2015). "Letter from Libya. The Unravelling". The New Yorker.
2- Grieco, R. (1988). ‘Anarchy and the limits of cooperation:, *International Organisations*, 34:3, 485-507.
3- Isler. Emeullah (2020).l A: Relations Libyan-Turkish: Perspective and Modern Analysis, Researches and studies center, p 9-23.
4- Mearsheimer, J. (2001). ‘*The Tragedy of Great Power Politics’*, the Norton Series in World Politics, W. W. Norton & Company.
5- Nation, C. (2011). ‘NATO in the Western Balkans: A Force for stability?’, *South-Eastern Europe* 35, 120-137.
6- Zifcak, S. (2012). ‘The Responsibility to Protect after Libya and Syria’ 13 Melbourne, Journal of International Law.